

مداخلات لغوية معاني (إنما) أم معاني الحصر أوس إبراهيم الشمس

قال الدكتور عادل حسني في بحثه (دائرة المعاني في إنما بين الكسب والإهدار): «وأن من العلماء، من يقول بإفادة إنما لمعنى الحصر، إلا أنهم لا يبلغون مبلغًا، يمكن تسهله وهذا يتلاءم مع ما قاله أبو حيان: (وفي ألفاظ المتأخرين من النحويين أنها للحصر). تأ، ويقول أبوحيان أيضًا: (ولما كان في كلامهم كلما وهو يقتضي الحصر عند بعضهم). (وهي [يعني إنما] للحصر عند جماعة). فهم إذًا: (جماعة، وبعض، وناس). فكيف يمكن بالجمهور؟ وأين حكم السيوطي من هذا الكلام!» (ص10). وأود أن أذكر بأن قول السيوطي يذهب إلى أن (إنما) للحصر لا يعني الاختصار على هذا المعنى بل كونه معناها التضمن (جماعة، وبعض، وناس) فمحايدة في دلالتها على القلة والكثرة، وليس يسلم لأحد بالدكتور لم يذكر أحدًا يقول إن (إنما) ليست للحصر، وأما أبوحيان فذكر السيوطي أنه متابعًا في هذا القول غيره كالمرادي (الجنى الداني، 394-395)، وانطلاقًا من تصريحه حيان «و(ما) في (إنما) وأخواتها، لم تغير شيئًا من مدلولها الذي كان قبل لحوق (ما) إذ أفادت الحصر فيما دخلت عليه إنما» (ارتشاف الضرب، ص1285). ولكنني وجدته كرر دواضع من تفسيره (البحر المحيط)، وهو يحتج بقوله «والذي نذهب إليه أنها لا تدل بالوضع، كما أن الحصر لا يفهم من أخواتها التي كفت بما»، والحق أنه لا يلزم لأخواتها، وليست الأخوة في العمل بملزمة بغيره؛ إذ دلالة كل أداة مختلفة عن الأخرى، والحصر ذكر الدكتور أن أبا حيان يدفع معنى (إنما) في الوضع وهو ما تبين من النص الذي سبقة ما يدل من الأدوات بالوضع؛ إذ دلالة الأدوات منتزعة من استعمالها في السياق عرف لها دلالة، وليست دلالة الأداة سوى وظيفتها في الجملة، وهي وظيفة إن اطر الدلالة الأساسية، وما يطرأ من دلالات أخرى هو خروج عن تلك الوظيفة. ونقل قوله مشعرًا بالحصر، كأنه قال: ليس ذلك إلا تسكيرًا للأبصار»، وقد أورده الدكتور (ص14) ما قاله السيوطي، ووضح من النص أنه لا يراها للحصر، بل لفظها هو المشعر بالدواضعه إلى أن السياق هو الذي يدل، فهو يقول «وإذا فهم حصر، فإنما يفهم من سيا دلته عليه»، وقد أورد عضيمة مواضع في البحر صرح فيها أبوحيان بدلالة (إنما) على لأسلوب القرآن الكريم، 1: 589)، ومهما قلبت الأمر لا تجد المرادي والسيوطي أخط حكمهما.

ومضى الدكتور عادل في رده قول السيوطي فقال (ص10): «بل قد يبدو أمر (إنما)، ع

خلاف ما صورته السيوطي تمامًا، فابن حجر يروي عن شيخ الإسلام البلقيني أن (إنما) ذلك (عن جميع أهل الأصول من المذاهب الأربعة، إلا اليسير كالآمدي، وعلى العكس العربية)(1). ظاهر في الجملة الأخيرة هذه، أن جميع أهل العربية، إلا اليسير منهم، يرون للحصر. وهنا نضع كلام ابن حجر ورأي شيخه البلقيني، بإزاء مقولة السيوطي. ولد أعلا الدكتور من النص السابق ما قرره، فلا نعلم يقينًا مراده بالعكس أهو عكس لمذهب عكس لمذهب أهل الأصول، ويحتاج الأمر إلى بيان من صرح من أهل العربية بأن (إنما) الحصر، والدكتور عادل يريد الاستفادة من قول ابن حجر ولكنه اقتطع منه ما يغير قلي لموقفه، وهذا بقية النص، قال: «واحتج بعضهم بأنها لو كانت للحصر لما حسن (إنما) جواب (هل قام عمرو؟)، أجيب بأنه يصح أنه يقع في مثل هذا الجواب (ما قام إلا زيد) اتفاقًا. وقيل: لو كانت للحصر لاستوى (إنما) مع (ما قام زيد)، ولا تردد في من الأول، وأجيب بأنه لا يلزم من هذه القوة نفي الحصر، فقد يكون أحد اللفظين أق اشتراكهما في أصل الوضع، كسوف والسين. وقد وقع استعمال إنما موضع استعته والدستثناء كقوله تعالى: {إِنَّمَا تُجْرَوْنَ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ} وكقوله: {وَمَا تُجْرَوْنَ إِلَّا مَا كُنْتُمْ} {مَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ}. ومن شواهد قول الأعشى:

ولست بالأكثر منهم حصي *** وإنما العزة للكائر«(فتح الباري، 1: 12)

وما يمكن أن أنتهي إليه هو مخالفة الدكتور عادل في قوله (ص10) «وبهذا، وبعد اخت أعلام العلماء، يمكننا القول إنه لا يتوافر فيه ما يعين على ما استنبطه السيوطي». و أن نذكر هنا بعض من ذهب إلى أن (إنما) دالة على الحصر أو القصر، فمنهم الفراء، ذ (الصاحبي، ص94)، وابن فارس(الصاحبي، ص94)، الزجاج (معاني القرآن وإعرايه 1: 3 الفارسي(الشيرازيات، 1: 253)، والربيعي ذكره المرادي(الجنى الداني، 397)، والزمخشري وابن الشجري (الأمالي 2: 564)، وابن عطية (المحرر الوجيز، 1: 237 / 543، 2: 140 / 372 / 437، 5: 277)، والسهيلى (نتائج الفكر، 317)، وابن يعيش (شرح المفصل، 8: 372 / 437، 4: 58)، والمالقي (رصف المباني، ص203)، والمرادي (الجنى الداني، 397، 1: 483)، والسمين الحلبي (الدر المصون، 1: 137، 2: 90، 3: 594، 7: 286)، وابن الكافي (اللبيب، 1: 342)، وابن قيم الجوزية (بدائع الفوائد، 225)، والزرکشي (البرهان، 4: 31) ابن عقيل، 1: 235). فهذا العدد من العلماء ومن تتلمذ عليهم لا يمكن أن يوصف بأ والمشكلة في أصلها ظن الدكتور عادل أن النحويين لا يرون (إنما) إلا دالة على الحصر كذلك؛ بل هم يرون أنها في الأصل للحصر ثم إن هذا الحصر يكون له من السياق ما مختلفة؛ ولكنها مستفادة من الحصر عند التأمل، وما ساقه عن عبدالقاهر الجرجاني على أن النحويين يرون خروج الأدوات من بابها لدلالات سياقية.